جمـــهورية الـــعراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامـــعة القـــادسية
كلية الأدارة والأقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسة المسائية

امكانية تفعيل دور الأستثمار الأجنبي في تطوير الأقتصاد العراقي

بحث تقدم به الطالب
باسم حسن مهدي

الى مجلس كلية الأدارة والأقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

بأشراف
أ.د.م. سالم صلال راهي الحسناوي

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة. الآية (١١)

الإهــداء

الى والدي ووالدتي العزيزين . . .

الى من وقفوا مع الوطن في محنته . . .

الى من قدموا ارواحهم من اجلنا . . .

الى ابناء الحشد الشعبي والقوات الأمنية . . .

الى اساتذتي الأفاضل كافة . . .

الى زملائي وزميلاتي الطلبة الذي رفعوا رايات العلم والتعليم . . .

اهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والامتنان:

ننحني ساجدين الى الباري عز وجل شاكرين له إتمام النعم.

أتقدم بجزيل شكري وامتناني الى استاذي الفاضل الدكتور(سالم صلال راهي الحسناوي) الذي قدم لي كل ما افادني في انجاز هذا البحث وتقويمه داعيا الله سبحانه وتعالى ان يحفظه ذخرا لطلبته وعائلته

وازجي امتناني الوفير الى اساتذتي الافاضل في قسم العلوم المالية والمصرفية الذي تتلمذت على أيديهم طوال دراستي في الكلية.

والشكر الى الصديق العزيز (حسين كريم كناوي)

هذا ولكم كامل التقدير والامتنان لقراءة هذا البحث.....

ومن الله التوفيق. الباحث

ت	المـــــــوضــوع	رقم الصفحة

١	الآية	أ
٢	الاهـداء	ب
٣	الشكر و الامتنان	ج
٤	فهرست المحتويات	د
٥	فهرست الجداول	هـ
٦	المستخلص	١
٧	المقدمة	١-٢
٨	الفصل الاول:منهجية البحث	٢-٣
٩	بعض الدراسات السابقة	٣-٤
١٠	الفصل الثاني:اولا-مفهوم وطبيعة الاستثمار الاجنبي	٥
١١	انواع الاستثمار الاجنبي	٦
١٢	الاستثمار الاجنبي المباشر	٦-٧
١٣	مميزات الاستثمار الاجنبي المباشر	٧
١٤	ثانيا :الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظة)	٨
١٥	مميزات الاستثمار الاجنبي غير المباشر	٩
١٦	اهداف ودوافع الاستثمار الاجنبي-اولا:اهداف المستثمر	٩-١٠
١٧	ثانيا: دوافع الدولة المضيفة للأستثمار	١٠
١٨	الفصل الثاني :ثانيا-واقع الاقتصاد العراقي	١١
١٩	المشاكل الذي تواجه الاستثمار في العراق	١١-١٣
٢٠	الخطوات التي تساهم في جذب الاستثمار للعراق	١٣-١٤
٢١	دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية	١٤-١٧
٢٢	الاستراتيجية المقترحة لتفضيل الاستثمار الاجنبي في العراق	١٧-١٨
٢٣	المبحث الثالث:مقومات ومعوقات الاقتصاد العراقي	١٩
٢٤	المقومات:اولا-الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام	١٩-٢٠
٢٥	ثانيا-قطاع الخدمات	٢٠-٢١
٢٦	المعوقات:اولا-الفساد الاداري	٢١-٢٣
٢٧	ثانيا-تحليل معدلات البطالة في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥)	٢٤
٢٨	الاستنتاجات	٢٥
٢٩	التوصيات	٢٦
٣٠	المصادر والمراجع	٢٧-٢٨

فهرست المحتويات

ت	الجداول	رقم الصفحة

فهرست الجداول

١	انتاج النفط الخام العراقي وتصديره وأهميته النسبية بالنسبة لإنتاج اوبك والعالم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	١٩
٢	الاهمية النسبية لتشغيل الايدي العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٢٠
٣	نسبة الفساد المالي والاداري لأهم وزارات الدولة العراقية وباقي الدوائر التابعة لها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٢٢
٤	مؤشر مدركات الفساد في العراق مقارنة مع دول العالم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٢٣
٥	معدلات البطالة ومعدل النمو السكاني في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٢٤

المستخلص

هدف البحث الى معرفة مدى امكانية تفعيل الاستثمار الاجنبي في تطوير الاقتصاد العراقي وقد قام العراق بمنح الحوافز للمستثمرين، الأجانب لجذبهم الى الاستثمار في العراق و نقلهم التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية المتطورة ، لكن هذا الاستثمار يواجه الكثير من الصعوبات التي تقلل من تطوره في العراق ،اهمها البنى التحتية

وضعف الطاقة الاستيعابية وغيرها. حيث يجب على العراق تشجيع الاستثمار الاجنبي وتهيئة البيئة المناسبة والمناخ الملائم ،لأن الساحة العراقية تعد من البيئات المجازية للاستثمار لما تحتوي من عوامل جذب جيدة من خلال الظروف الطبيعية والقوة العاملة التي هي بحاجة الى الارادة لتفعيل الاستثمار فيها لتكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة وتم استخدام الجانب الوصفي، تمثلت الدراسة بوجه عام في تطوير الاقتصاد العراقي ، من خلال الاستخدامات التي تواجه ما يحيط بالناتج المحلي الاجمالي وبعوامل متعددة كأن تكون أسعار الصرف أو الفائدة التي لها الاتصال المباشر في عملية الاستثمار. استنتجت الدراسة ان العراق ليس بحاجة الى الاموال الاجنبية بقدر الحاجة الى الخبرات الاجنبية المتطورة بعد الانقطاع عن العالم الخارجي بسبب الحروب والعقوبات الدولية، طالما يوجد نقص في مصادر النمو وأعاده اعمار البلد فلابد من اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعد اهم مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المحلية . وأوصت الدراسة بالاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات العالمية في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية.

المقدمة

ان الاستثمار بطبيعته يعد اداة محركة ودافعة ، للتنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول، العالمية النامية والمتقدمة، لذلك تعد زيادة الاستثمار او رفع كفاءته، من اهم الاسس التي يجب الاعتماد عليها ، لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، وزيادة الانتاج لديها ، ومن ثم الحد من الاعتماد على استيرادات الخارج ، وتحسين الميزان التجاري، لذلك ان الاهتمام بالاستثمار وإزالة المعوقات التي تواجهه ، يؤدي لتضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، وزيادة استغلال الموارد الموجودة، وإقامة المشاريع الجديدة، لاستيعاب الاعداد الكبيرة من القوة العاملة، وزيادة قدرتها الذاتية

والعراق في ظل الظروف التي يعيشها، هو بحاجة الى الاستثمارات الاجنبية الخارجية، لما لها من تأثير مباشر، في انعاش الاقتصاد العراقي، أذ أن الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الحقيقية، في مختلف القطاعات الحقيقية او المالية، وكان وراء ذلك جملة من الاسباب، منها ما تعلق بأتباع السياسات، الاقتصادية غير الحكيمة ، وعدم ارتباطها في المدى الطويل، لأنها تتصل وتنفصل حسب الظرف السياسي السائد، وكل هذا غير متوافق مع قواعد البناء، الاقتصادي، غير ان ما توجهه الحكومة اليوم وهي تحاول بشكل أو بأخر، انتشال الاقتصاد من كافة المشاكل الذي يعانيها، لاسيما في مجال تقديم الخدمات الاساسية للمواطن ، هو العجز والفجوة الاستثمارية، والتي تتطلب تعبئتها من المصادر الاستثمارية

بمختلف مجالاتها. كل ذلك يمكن تحقيقه من خلال تهيئة البيئة المصاحبة للاستثمار ، التي تستطيع اقناع وجذب المستثمرين، في القدوم الى الساحة الاستثمارية، وممارسة الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية ، وأن لم تفعل سوف يتم استمرار المشاكل والعراقيل ، وعدم القدرة على رفع مؤشرات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وتزداد سوء، اذ ان العالم اليوم اصبح، ساحة للتنافس على تشجيع وجذب الاستثمار ، يفوز ويحصل عليها من يكسب ثقة المستثمرين

، لذا جاءت الدراسة بثلاثة مباحث، تناول الاول منها منهجية البحث من خلال استعراض الاهمية والاهداف والمشكلة التي تواجه البحث ،بالإضافة الى الدراسات السابقة ، فيما تناول المبحث الثاني على الاطار النظري في جزئه الاول الاستثمار الاجنبي اما الجزء الثاني فتناول الاقتصاد العراقي، وأوضح المبحث الثالث، بعض التحليلات الوصفية التي تمثلت بالجداول التي تؤهل البحث وانتهت الدراسة. باستنتاج، ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تكون سلاح ذو حدين، ففي الوقت الذي تمكن من النهوض، بواقع الاقتصاد العراقي، فقد تكون عامل معرقل اذ سيئ استخدامها ،وبناء مفردات عقودها بشكل لا يخضع ،للمصلحة الوطنية العليا ،من قبل المفاوض العراقي .اوصت الدراسة ضرورة اعتماد و توجيه، وتخطيط الاستثمار الاجنبي ،على قاعدة من المعلومات الدقيقة ،والشاملة عن واقع الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول:منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

اولآ:منهجية البحث

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دور الاستثمار الاجنبي ، كونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي ، لما له من دور بارز في التنمية الاقتصادية ، وإعادة اعمار العراق وتشغيل ، الايدي العاملة وحل المشاكل الذي يعانيها القطاع الاقتصادي ، وان الاستثمار الاجنبي يساهم بشكل مباشر ، في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال دخول الشركات، الكبيرة بإمكانياتها الضخمة ، وقدراتها في استقطاب، التكنولوجيا الحديثة ،وخلق فرص العمل ،وأدخال الاساليب المتطورة في الادارة،والعمل على تدريب الكوادر المحلية ،إداريا وفنيا .

اهداف البحث

ان هدف البحث هو تسليط الضوء، على اهمية تفضيل الاستثمار الاجنبي، لما له من من دور كبير في تطوير ودعم الاقتصاد العراقي، المستقبلي والإشارة الى المنافع الذي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الوطني، من جراء تفعيل و جذب الاستثمار الاجنبي، المباشر وغير المباشر بالمشاركة مع الاستثمار المحلي، لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وبالتعاون مع القطاعين العام والخاص.

مشكلة البحث

رغم اتباع السياسات الاقتصادية ،والقانونية التي من شأنها تشجع وتجذب ،الاستثمارات الاجنبية الا ،ان هناك الكثير من المعوقات التي تصطدم مع الاستثمار الاجنبي، اهمها عدم توفر البيئة الاقتصادية الملائمة، وتدني الوضع الامني كل هذه الاسباب، تحد من كميات دخول رؤوس الاموال الاجنبية، التي يمكن ان تدخل الى العراق .

ثانيآ:بعض الدراسات السابقة

تناولت دراسة الاستثمار الاجنبي في تطوير الاقتصاد العراقي ،قدر من البحث والتقصي ،على مجمل المستويين المحلي والعلمي، لما له من تأثير كبير على اقتصاديات البلدان المضيفة له، ولذألك سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت .دور الاستثمار الاجنبي في تطوير الاقتصاد العراقي.
وقد تناول العديد من الدراسات، هذا الموضوع بالأسلوب الوصفي والقياسي، وان هذه الدراسات اختلفت فيما بينها، من حيث نطاق التطبيق المكاني والزماني والاساليب القياسية المستخدمة، آلا ان اكثرها اكد، بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي
ومن اهم هذه الدراسات ....

دراسة (العبيدي٢٠١٦)
هدفت الدراسة المعنونة (تحليل اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق) الى زيادة امكانية الانتاج لتعظيم الايرادات،وانعكاساتها الايجابية في النمو الاقتصادي ،من خلال زيادة الاهمية النسبية، للقطاعات الاقتصادية غير النفطية ،في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
وكانت عينة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥) اعتمد البحث على المنهج الوصفي،

التحليلي والمقارن لتطور الاستثمارات الاجنبية.استنتجت الدراسة ان الاستثمارات الاجنبية وفقآ لعقود التراخيص، في القطاع النفطي،

وعلى ضوء المعطيات الاقتصادية التي تم تحليلها وجدت الدراسة عدم مقدرتها من اصلاح الاختلالات البنيوية القطاعية ،حيث بقى الاقتصاد العراقي ،يعتمد بالدرجة الاساسية على النفط ،وهذا مايجعل اقتصاد العراق عرضة ،للتغيرات الحاصلة في السوق النفطي .واوصت الدراسة باعتماد صيغة المشاركة للاستثمار الاجنبي المباشر بدلا من عقود تراخيص الاستثمار..

دراسة (الساعدي٢٠١٢)

هدفت الدراسة المعنونة (الاصلاح الاقتصادي ودورة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر:حالة العراق) الى تحليل حالة العراق في مجال جذب وتوظيف ، الاستثمار الاجنبي وبيان المعوقات التي تواجه هذا الحال ،
اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، في هذا الموضوع ،اذ تم تحليل البيانات التاريخية ،واستقراء الواقع الاقتصادي من خلال الاستفادة من المنهج التحليلي ،وباستخدام ادوات التحليل الاقتصادي، لتحديد الافق الذي يمكن ان ينجح به العراق، في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر،
وكانت عينة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٢) استنتجت الدراسة ان الاستثمار العراقي، لازال يواجه الكثير من المعوقات وعلى رأسها الوضع الامني ،والتهميش وسيطرة القطاع العام ،على معظم الانشطة الاقتصادية الاساسية .واوصت الدراسة بترشيد الانفاق العام ،غير الضروري وغير المنتج وتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية ، او البنى التحتية الجاذبة للاستثمار الاجنبي..

دراسة (عبيد ٢٠١١)

هدفت دراسة (واقع الاقتصاد العراقي والدور المتوقع للاستثمار الاجنبي في تطويره) الى ايضاح مدى الترابط والتوافق، بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ،من جهة وحسن ادارتها من جهة اخرى ،ومدى التحسين في تطوير الاقتصاد العراقي ،
استند البحث في معظم فصولة على الاسلوب الاستقرائي ،فهو يقوم بتحليل العديد من الآلات والبيانات الاحصائية ،عن قدرة الاقتصاد العراقي، الجديدة التي يمكن اسقاطها على الاهداف المرجوة من البحث،
استنتجت الدراسة ان تنوع الاستثمار الاجنبي ،يعطي خيارات امام الدول النامية، بشكل خاص للاستفادة من هذا التنوع، فهناك الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية ،التي تمتاز بها هذه الدول
وفي نسبة ما ترغب الشركات الاجنبية، الى جانب الانواع الاخرى التي لاتحضى بلآهمية نفسها من قبل هذه الشركات ..

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولا: مفهوم وطبيعة الاستثمار الاجنبي

لقد توسع مفهوم الاستثمار الاجنبي،ولاسيما في العقدين الآخرين، وبات من القضايا الحيوية التي تشغل اهتمام وتفكير حكومات الدول النامية والمتقدمة، وذلك للاستفادة الدائمة من قدرات الشركات المتعددة الجنسيات، من الاستثمار خارج وطنها الام ،مثل الاكتتاب المباشر، من شركة اجنبية او الاستثمار المجازف ،في السوق المالية ،او انشاء المصانع او بناء التحالفات الاستراتيجية، مع الشركات المحلية، وتوفير فرص متعددة للدول من اجل الاستفادة القصوى من الاستثمار الاجنبي،وقد جاء الاستثمار الاجنبي في الآونة الاخيرة ليلعب دورا بارزا في التجارة العالمية ،بالإضافة الى التغيرات في سوق راس المال التي عمقت من التغيرات التي حصلت في حجم ومدى واساليب الاستثمار .(عبد الحفيظ، ٢٠٠٥: ٣٢)

تعريف الاستثمار الاجنبي

قد اختلف الكثير من الاقتصاديون في تحديد تعريف شامل للاستثمار الاجنبي فأن الاستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولد عنة ،او نفعة المقصود منه ، لذالك ان الاستثمار الاجنبي يعني اضافة جديدة، إلى الاصول الانتاجية،الموجودة في المجتمع ،بقصد زيادة الناتج في الفترات الذي تليها (ابو علي،١٩٧٩: ٧٧)

او انه مجموع الاضافات الصافية، من المنتجات الرأسمالية ،الى الثروة القومية اي مجموع المنتجات التي لا تستخدم ولا تستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي، بل تضاف الى الثروة القومية، اوالى رصيد المجتمع من راس المال (الغزالي،١٩٨٥ : ٩١)

وقد عرف أيضا على انه استخدام الاصول المالية ،مهما كانت طبيعتها او نوعها ، من شخص طبيعي او اعتيادي، في نشاط اقتصادي خارج نطاق دولته ،سواء خوله هذا الاستغلال السلطة
الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي، ام لا، بهدف تحقيق عائد مجزي (ملحم، ١٩٩٨: ٦٦)
وقد عرف أيضا على انه انتقال رؤوس الاموال من الخارج، إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي ،وبما يكفل زيادة الانتاج والتنمية الاقتصادية، في الدولة المضيفة (الشرقاوي،١٩٧٨ :٣٣)

<u>انواع الاستثمار الاجنبي</u>

اولآ:الاستثمار الاجنبي المباشر

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في المشاريع، التي يقيمها ويديرها المستثمر الاجنبي،اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع او بسبب مساهمته ،في راس المال بنصيب يبرر له حق الإدارة، لذالك المشروع وان هذا النوع، من الاستثمار يعتبر الوسيلة، التمويلية الاكثر قبولا في الدول النامية، والتي تسعى الى اجتذابها دائما (العبيدي، ٢٠١٢ : ٣٣)

ويعرفه أيضا مؤتمر الامم المتحدة (الانكتاد) بأنه ذالك الاستثمار الذي ينطوي، على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الاداري بين الشركة في البلد الام (البلد الذي تنتمي الية الشركة المستثمرة)وشركة او وحدة انتاجية في بلد اخر(البلد المستقبل للاستثمار)

وكذلك قامت في تعريفة منظمة التجارة الدولية ،ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستثمار الاجنبي المباشر. بأنه اي نشاط استثماري مستقر في بلد معين ،(البلد الام)،الذي يحصل علية او يمتلك أصولا، في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد أدارته، (السامرائي، ٢٠٠٣،: ١٥)

ويعرف الاستثمار الاجنبي،ايضآ بأنه توظيفات اموال اجنبية،غير وطنية في موجودات راسمالية،ثابتة في دول معينة فأنه استثمار طويل الاجل يتضمن مصلحة دائمة،وسيطرة المستثمر المقيم في اقتصاد بلدآ ما،على مشروع مقام في اقتصاد بلد اخر (البلد المضيف)او عن طريق مساهمته مع راس المال الوطني،بنسبة معينة،تكفل لة السيطرة على ادارة المشروع،

وبعبارة اخرى،ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي تلك الشركات التجارية اوفروعها،التى يملكها غير الوطنيين،في الدولة ويقومون بأدارتها،سواء كانت هذه الملكية كاملة،ام بنصيب يكفل له السيطرة على المشروع وتوجيهة (جميل ،٢٠٠٢: ٢٦)

انواع الاستثمار الاجنبي المباشر

المستثمر الاجنبي، يقسم الاستثمار الاجنبي المباشر،الى عدة انواع حسب الاهداف،التى يرغب في تحقيقها استثمار الباحث عن الثروات، استثمار باحث عن السوق،استثمار باحث عن الكفائة،واخيرآ الاستثمار في الاصول الاستراتيجية،ويمكن تلخيص هذه الانواع في مايلي (محمد، ،وأخرون،٢٠٠١: ٦٣)

اولآ:الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

ان هذا النوع من الاستثمار،الاجنبي يشجع على الزيادة،في الصادرات من المواد الاولية،وكذالك زيادة في الواردات،من السلع والخدمات،ومدخلات الانتاج الوسيطة،وكذالك الحال بالنسبة للسلع، الاستهلاكية

ثانيآ:الاستثمار الباحث عن السوق

يعد هذا النوع من اهم انواع ،الاستثمارات الاجنبية التي سادت،القطاعات الصناعية،في الستينات والسبعينات،من القرن الماضي،اثناء تطبيق وممارسة،سياسة احلال الواردات،حيث يعد هذا النوع من الاستثمار ،عوضا من

التصديربالنسبة للبلد المصدرللاستثمار،ووجوده في البلد المضيف،بسبب القيود المفروضة على الواردات،ومن اهم عوامل قيام هذا النوع،من الاستثمار.ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف،مما يجعل الاستثمار فيها اجدى من التصدير اليها،وهذا النوع لا يؤثر على الانتاج، لأنة لايحل محل الصادرات، وانما يملك اثأرا ايجابية على الاستهلاك،والتجارة.

ثالثآ:الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء

هذا النوع من الاستثمار،يحدث عندما تقوم الشركات،الاجنبية بتركيز جزء، من انشطتها في البلد المضيف، بهدف البحث عن الربح،وهذا النوع من الاستثمار يتميز،بأثارة التوسعية،في الاستهلاك من خلال ، استيراد العديد من المدخلات،الانتاجية وكذالك تدفع تكلفة النقل،الباهضة في البلد المضيف ،على مثل هذا النوع مما يجعل، الاستثمار فيها اكثر فعالية، من التصدير اليها.

رابعآ:الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية

هذا النوع من الاستثمار.يحدث عندما تقوم الشركات، في البحث والتطوير،في احدى البلد النامية او،المتقدمة اقتصاديآ،لانها ترغب في تعظيم الربحية،وزيادتها وان هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي،على التجارة من ناحية، الانتاج والاستهلاك،ويعد بمثابة تصدير للعمالة، الماهرة في البلدان النامية،ويزيد من الصادرات الخدمية والمعدات.

مميزات الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الاجنبي،يتميز بمجموعة من المميزات،توضح فيما يلي

(السندس والمومني ،٢٠٠٦: ٢٨-٢٩)

١- يمتلك المستثمرين الاجانب،الاستثمارات سواء كان ذالك،جزئيآ او كليآ في، المشروع المعين.

٢- ان المستثمر الاجنبي، يقوم بأدارة المشروعات بالتعاون مع المستثمر،الوطني اذا كانت الاستثمارات مشتركة.

٣- المستثمرين الاحانب يقومون،بتحويل كم من الموارد المالية،والتكنولوجية اضافة الى الخبرة الفنية ،والتجربة العملية الى البلدان الذي يستثمرون فيها.

ثانيا: الاستثمار الاجنبي غير المباشر(المحفظة)

معيار الاستثمار الاجنبي غير المباشر،هو ان المستثمر يقتصر دورة،على مجرد تقديم راس المال ،الى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار،دون ان يكون للمستثمر اي نوع من الرقابة،او المشاركة في تنظيم،ادارة مشروع الاستثمار (عبدالحفيظ، ٢٠٠٥: ٢١)

ويطلق على الاستثمار الغير مباشر بأستثمار المحفظة.نظرآ لتعلق هذا النوع من الاستثمار بشراء الاسهم والسندات، اي ان هذا النوع من الاستثمارات يتركز، في الاسواق المالية بتملك الاجانب، افراد وشركات، للأسهم والسندات الخاصة،والحكومية،والتداول بها بهدف تحقيق الربح (عبد الرضا،٢٠٠٨: ١٠٨)
وان هذا النوع من الاستثمار يتضمن،الاستثمار في راس المال على شكل اسهم وسندات، وبنسبة لاتزيد عن(١٠%)وهذه الاسهم والسندات،قد تكون حكومية او خاصة،بقصد المضاربة، في سوق الاوراق المالية،والاستفادة من فرق السعر وارباح الاسهم،تتصف بالبعد الزمني، لأن مدتها الزمنية قصيرة، لاتتعدى الاسابيع او الاشهر. وكذالك الاختلاف في طبيعة العمل،كون المستثمرين المباشرين،يعملون في شركات منتجة للسلع والخدمات،اما المستثمرين غير المباشرين،يكون عملهم في المؤسسات المالية كصناديق التقاعد،وشركات التأمين وغيرها (العبيدي، ٢٠١٢: ٣٨)
ويتسم هذا الاستثمار بأنه ذو حركة داخلية وخارجية،ومن هذه احدى السمات التي اكتسب من خلالها،مفهوم التدفقات الداخلية والخارجية، فالتدفق للداخل يقصد به، مايدخل الى دولة معينة لتكون مضيفة له،والتدفق الخارجي يعني مايخرج،من دولة معينة مصدرة له، بيد ان هذه الحركة ليس بسيطة بل تحكمها، آليات وقوى متعددة ،وتقف ورائها، اسباب كثيرة ولكن غالبآ مايكون المنفذ لها الحكومات ،والشركات (جميل،٢٠٠٣: ٦٠)

ان افضل انواع الاستثمار،لدى المستثمر الاجنبي ان يكون الاستثمار بشكل مباشر لان في هذه الحالة يكون لهم الحق،في اختيار الأنشطة الذي يستثمرون فيها من ناحية،وكذالك لهم حق السيطرة على المشروعات، لما يمتازون به من نفوذ في هذا النوع من الاستثمارمن ناحية اخرى، وللدولة المضيفة امكانية توجيه، المستثمرين باتجاه انشطة اقتصادية معينة، حسب حاجتها لها ،ويأتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار (الطعان ،٢٠٠٧: ١٩-١٨)

<u>مميزات الاستثمار الاجنبي غير المباشر</u>

يتميز الاستثمار الاجنبي الغير مباشر بعدة مميزات سنسلط الضوء على اهمها (عبد الحفيظ، ٢٠٠٥: ٤٧)

١- ان الاستثمار الاجنبي غير المباشر يتجه عادة، نحو الاغراض الاستهلاكية والانفاق العام في الميزانية.

٢- تتميز الاستثمارات غير المباشرة، بأن امكانية الربح فيها اكبر على المدى القصير، واقل على المدى الطويل .

٣- ان هذا النوع من الاستثمارات لا يؤدي الى اي تغيير يذكرفي مستوى العمالة،على خلاف الاستثمارات المباشرة .

٤- ان الاستثمارات الغير مباشرة(القروض) عرضة للتأثير بالتضخم وبالتقلبات النقدية ،اكثر من غيرها .

٥- في الاستثمار غير المباشر ،لاتنتقل على اثره المهارات والخبرات الفنية،والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لراس المال .

اهداف ودوافع المستثمر الاجنبي

ان من الطبيعي لكل ،من المستثمر والدولة المضيفة، جملة من الاهداف والدوافع ،التي تجعل كل منهما،يسعى للعمل مع الاخر،لبلوغها من اجل تحقيق مصالحهم، وعادة ماتقوم الدولة المضيفة بأجراءات متعددة،منها الاادارية والقانونية، لجذب المستثمرين للقيام بعملية الاستثمار.وفيما يلي بيان وتوضيح ابرز الاهداف والدوافع:

اولآ:اهداف المستثمر

١- الحصول على المواد الخام، من البلد المستثمر فيها، لغرض استخدامها من قبل اصحابها.

٢- الاستفادة من بعض القوانين، التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمرين، من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية، لها وكذلك امتيازات تحويل الاموال والعملات وغيرها.

٣- البحث عن اسواق جديدة، لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية الخاصة، لتسويق الفائض الكبير من السلع الراكدة التي لاتستطيع الشركات من تسويقها في موطنها الام.

٤- الاستفادة من اهم الميزات ،في الدول النامية،والتي تعد العنصر الاساسي لجذب الاستثمار لديها،وهي ان كلفة الايدي العاملة فيها تكون منخفضة،مقارنة مع غيرها من الدول المتقدمة ،وايضآ انخفاض تكلفة المواد الخام،وتكلفة النقل وغيرها،وتعمل هذه الميزات كعامل لجذب المستثمرين، متعددي الجنسيات اليها

٥- ان شركات الاستثمار تحقق الارباح،في الدول المضيفة اكثر منها بكثير من تحقيقها ،في موطنها الام.

٦- سهولة ان تقوم الشركات الاجنبية، في منافسة الشركات المحلية، بجودة الانتاج ،وانخفاض الاسعار وانواع الخدمات، التي تقدمها بسبب تملكها، للتكنولوجيا الحديثة ،ووفرة راس المال لديها بكميات كبيرة.

٧- ان الشركات الاجنبية تحصل على ميزة،اخرى في البلدان المضيفة ،وهي قلت المخاطر، او انعدامها لان كلما توزعت الاستثمارات ،وانتشرت على عدد من البلدان،كلما انخفضت المخاطرة،فيها.

٨- ان على الشركات الاستثمارية ،تجنب المخاطرات المتعددة ،لاسيما المخاطرة السياسية للبلد الام.

ثانيا-دوافع الدولة المضيفة للاستثمار

من اهم الدوافع التي تدفع الدول المضية لجذب الاستثمارات وتشجيعها ،ما يلي(العاني، ٢٠٠٣: ١١)

١- الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتقدم علم الادارة، الذي تمتاز به البلدان المتقدمة مع التوظيف الامثل لبعض الخبرات ،الفنية والادارية النادرة في بعض المجلات.

٢- يحقق البلد المضيف ،من استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية، للاستثمار فية رغبتآ منه في القضاء او التقليل من مشاكل البطالة ومحدودية. فرص العمل ،وذلك بتشغيل اكبر قدر من العاملين في المشاريع الذي تنشئها الشركات الاجنبية.

٣- ان الغاية الاساسية من الاستثمار،في البلدان المضيفة ،هو رفع نسبة الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات لديها خاصة ،عندما تقوم المشروعات بتصدير،منتجاتها الى الخارج، كما هو الحال في تونس اذ تفرض،على المستثمرين الاجانب،تصدير منتجات المشروعات الى الخارج.

٤- ان تسعى الى التقليل من الواردات، من خلال زيادة الانتاج المحلي الاجمالي،وذالك ليتم استبدال السلع المستوردة، بالسلع المنتجة محليآ.

٥- تدريب العاملين المحليين والاداريين،على الاعمال الادارية،والفنية الحديثة ،واستخدام وسائل الانتاج المتقدمة.

٦- ان البلدان المستثمر فيها،تحاول هي الاخرى ،في الدخول الى الاسوق التجارية،الجديدة وتحسين حركتها التجارية، مع العالم الخارجي.

ثانيا :واقع الاقتصاد العراقي

عند تسليط الضوء على الاقتصاد العراقي،نلاحظ انة يشكو من الاختلالات في كافة، قطاعاته الاساسية،ووكان سبب هذا الاختلال ،هو ان السياسات الذي اتبعها النظام السابق ،وهي ردود افعال للظروف القائمة، اكثر بكثير من كونها سياسات، ذات نهج تنموي ،مما ادى الى عدم امكانية ارساء اساس قوي ،يستند علية اقتصادنا في بنيته الاساسية.

المشاكل الذي تواجه الاستثمار في العراق

١ـ مشكلة الفساد المالي والإداري

ان العلاقة عكسية بين الاستثمار، وبين الفساد ،اذ ان كلما كانت معدلات الفساد كبيرة، في دولة ما كلما اثر، ذلك بدورة على الكفاءة الحدية لراس المال ،وبانخفاض الاخير نجد، ان المستثمر لا يستطيع اتخاذ قراره، في الاستثمار لان معدل الفائدة، يكون منخفض ،ومحاط بالمخاطرة في

ظل الفساد، وضعف القضاء والامن، لان أصوله ستكون غير مصانة(جون ،٢٠٠٣: ٣٨)

، وقد تم نشر مؤشر مدركات الفساد العالمي، لعام ٢٠٠٨ وم بين الدول، الاكثر فساد في العلم جاء العراق ، وميانمار وهايتي والصومال، فالفساد يعطل تدفق الاستثمار ،ويهدر الكثير من فرص الاستفادة من عملية التحرير ، ويقلل أيضا من القدرة التنافسية، كما يعمل الفساد على انحراف النتائج المتمثلة في رفع معدلات الانتاج وتحسين كفاءة استخدام اساليب الانتاج.

٢ـ عدم الاستقرار السياسي

يعد من المشاكل الخطرة، التي تواجه بلدان العالم الثالث، لما تملك من آثار سلبية في المجالات، الحياتية المختلفة، ويأخذ انماط مختلفة ونجد بعضها في دولة ما، آو قد نجدها متجمعة في حالة واحدة .منها الانقلابات العسكرية، والحروب الاهلية،والصراعات الحزبية،والدينية والطائفية العنيفة،وكل اشكال العنف السياسي (عزيز ١٩٨٠: ٢٩١) تعد من اهم العوامل التي اشاعت الخوف،في نفوس المستثمرين ،وجعلتهم في حالة من الترقب ، لزوال هذه الاضطرابات

٣ـ المشكلة الامنية

يؤثر الامن بشكل رئيسي في الاستثمار حتى ان البعض قسم البلد،الى مناطق ساخنة ومناطق آمنة، وقد آثر التدهور الامني ،في جميع القطاعات الاقتصادية،ويعد قطاع الكهرباء الذي هو عصب الحياة الاكثر تأثيرآ، فقد توقفت معه اغلب المشاريع،ثم التهور الامني قيدآ يكبل القطاعين المحلي والاجنبي،وعائقآ امام الاستثمار المباشر،بالرغم من محاولة الحكومة،خلق البيئيه الاستثمارية الجاذبة،من خلال اصدار التشريعات الازمة،لهذه البيئة ،واختلفت الاراء بين الامن والبطالة إذ يرى البعض ان البطالة، هي السبب في التهور الامني ، في حين يرى اخرون خلاف ذالك.

٤ـ المشكلة الادارية

ان عدم التنسيق ،في مابين الضرائب والجمارك،وضعف الكفاءة لبعض العناصر،من العاملين في ادارة اجهزة الاستثمار،يؤدي الى خلق البيروقراطيه،والوتين الخانق ،الذي يعانيه المستثمر،وهو مايتطلب منهم التعامل مع عشرات.،الجهات وكذالكم الحصول على الاذونات،والتصاريح منذ ان يتقدم المستثمرللاستثمار،لغاية الحصول على الموافقة الرسمية ،في كل خطوه يضطر لدفع الرشاوي وان لم،يفعل تعطلت اعمالة.

٥ـ مشكلة البنى الارتكازية

ان القيام بالمشروع،لايتطلب توافر الاموال فقط، وانما وجود عوامل اخرى ،تسمى بالمساندة؛والتي تشمل (مواد البناء ،المهندسين،الاداريين ، العاملين ،والمكائن والبنى التحتية) وهناك علاقة طردية، مفادها ان زيادة المشاريع الاستثمارية،تؤدي الى زيادة الطلب على العوامل المساندة ،وان قلت تلك العوامل تؤدي لرفع،اسعارها ،وبتالي زيادة كلفة المشروع،ومن ثم التوقف عن تنفيذة ،ولم يتمكن البلد تنفيذ المشروع (العقيدي ، ٢٠٠٥: ٣)

٦ـ ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية

بسبب اختلاف الظروف ،التي مربها العراق فقد كانت ولاتزال ظاهرة هروب الاموال للخارج،وذالك لان اصحاب الاموال،والملاك شعروا بأن، البنوك الاجنبية اكثر ضماناً واماناً، من البنوك المحلية،ممادى الى نقص في المدخرات،الازمة للاستثمار، وبالتالي ادى ذالك الى حرمان المجتمع من النشاطات، الاقتصادية العامة من الاستثمارات، النافعه له.

٧ـ الاختلالات الهيكلية للاقتصاد

ان تفاقم الاختلالات يتجلى،في عدة مؤشرات من بينها تراجع ،وضعف قطاعات الانتاج المادي،وخاصة قطاعي،الصناعة والزراعة،وتدني نموها،حيث لاتشكل حصة الصناعات ،التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي،في عام ٢٠٠٩سوى(٢,٨%) في حين بلغت حصة الزراعة(٥,٢%)في العام المذكور،المفارقة تأتي من انه، في عام٢٠٠٠ كانت حصت الصناعات التحويلية تشكل نسبة(٤,١%) وتشكل نسبة القطاع الزراعي (١٠,٨%). وعلى اساس هذا الواقع،المتراجع حضى القطاع النفطي، بالنصيب الاكبر، وجاء بعدة القطاع الخدمي، الذي تزيد نسبته في تكوين الناتج المحلي الكلي عن(٦٠%)مايعني ان الاقتصاد العراقي،بات خدمياً، ضعيف الانتاج في الوقت نفسة.

٨ـ التضخم في الاقتصاد العراقي

ان التضخم يقوم بألغاء العملة الوطنية،كأداة للتداول ويؤدي، الى التراجع في متوسط دخل الفرد، (ابراهيم ، ٢٠١٦:١٦٠)

ويمكن القول ان معدلات التضخم الذي يشكو ،منها الاقتصاد العراقي،تعد من الكوابح التي تحول دخول،الشركات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي،والسبب في ذالك تنحسر قدرة الشركات الاجنبية،واصحاب رؤوس الاموال.في اجواء التضخم ،على التخطيط للعمل والانتاج ،نظراً للأختلالات الخطرة في الاسعار،

ويصاحب ذالك صعوبات كبيرة،منها مايتعلق بأمكانية الشركات ،في التنبؤ، بتكاليف الانتاج والارباح المتوقعة وخاصتا في المشروعات طويلة ،الاجل حيث بلغ معدل التضخم بين عام ٢٠٠٣-٢٠١٠ الى(٢٣%) وبلغ اكبر معدل خلال الفترة المذكورة (٥٣,١%) وكان ذالك في عام٢٠٠٦ ويعود ذالك الى ارتفاع اسعار النفط ومشتقاته ،وانخفض التضخم عام ٢٠١٠ ليصل لنسبة (٢,٥%)

الخطوات التي تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي الى العراق

١- توفير الأمن والاستقرار

ان الامن يعد هو التحدي الرئيسي ،للاستثمار وبهدف السعي لجذب الاستثمارات الاجنبية،وتهيئة المناخ الملائم له (الناصر،٢٠٠٥: ٢٢١)

للقيام،بتنفيذ اكبرعدد ممكن، من المشاريع الانتاجية التي يمكن ان تقوض البطالة، وتشغل اكبر قاعدة من العاطلين عن العمل،فضلاً عن تشجيعها ودعمها للقطاع الخاص،المحلي والتوجه لاقامة المشاريع، كثيفة العمل يمكنها استيعاب طبقة العاطلين والحد من البطالة.

٢- مكافحة الفساد

اصدار القوانين والتشريعات الصارمة،لمحاربة الفساد الاداري،من قبل دوائر المفتشين،العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهه، حسب الاختصاصات ضمن الوزارات،

المعنية وتمكين القضاء في التحقق والمسائلة،في قضايا الفساد،من خلال كشف الحالات والتحقق مع مرتكبيها،وتقديمهم الى القضاء، من مبدأ سيادة القانون فضلاً عن الاختيار المناسب للاشخاص ،ووضع الشخص المناسب في المكان،المناسب.

٣- السعي لتأمين الاستثمارات الاجنبية

للحد من تدفق رؤوس ،الاموال الوطنية للخارج،وجذب الاستثمارات الاجنبية للداخل يجب توفير المناخ الجيد للاستثمار،وعقد المؤتمرات والندوات ،والقيام بالزيارات للخارج،واستقبال الوفود الاجنبية بحفاوة ،بهدف الترويج للفرص الاستثمارية في العراق،ان هذه الاجراءات تساهم بشكل او بأخر في خلق المناخ الملائم للاستثمار،وكذالك يتطلب تحقيق الاستقرار،السياسي والاقتصادي.

٤- شافية البرنامج الاقتصادي الحكومي

التوجه لدعم البرنامج الحكومي بشفافية، والعمل على الاستقرار الاقتصادي مع تصحيح الاختلالات ،الهيكلية التي يعانيها، الاقتصاد الوطني، ووضوح واستقرار السياسة النقدية المتبعة بمافيها سعرالصرف،العملة المحلية،الديون الخارجية ،موضوعات التعويضات،من هنا لابد ان يكون هناك توافق بين السياسة النقدية ،والسياسة المالية دون ان يكون هناك اي شكل من اشكال التقاطعات في الاهداف، لوضع سياسة مستقبلية مشتركة تحاول ،القضاء على الاختلالات،التي يشكوها الاقتصاد بكل فروعة.

٥- تطوير التعليم والتنمية البشرية

يحدث النظام العلمي دورآبارزآ،في تأمين التنمية الاقتصادية،اذ يؤمن الموارد البشرية بالكم والنوع،الا ان التشوهات التي رافقت تخصيص الموارد،اثرت في اتجاه النظام التعليمي (العباس،٢٠١٠: ١٣)

،لذا يجب توثيق العلاقة،بين سوق العمل والنظام التعليمي،وان يستهدف هذا النظام العاطلين،عن العمل من خلال برامج التدريب والتأهيل.

٦- دعم مؤسسات البحث والتطوير

لابد للدولة من تشجيع ودعم،مؤسسات البحث والتطوير،لما لها من فاعلية على تطوير وتنافسية،الاقتصاد العراقي،ولعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال،اذ تعد اليابان ،اكبر الدول استثمار في مجال،البحث والتطوير.اذ ان المخصصات النقدية للبحث والتطوير،في الشركات والمؤسسات ،تفوق راس المال الاستثماري، وبالتالي فأن المؤسسات والشركات اليابانية،اصبحت من اماكن الانتاج ،الى اماكن صناعة الفكر.

دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية

يحقق الاستثمار الاجنبي في العراق جملة من المنافع التى يحتاج اليها،القطاع الاقتصادي،العراقي في الوقت الحاضر،وذالك للانطلاق بقوة،بأتجاة تحقيق التنمية المستدامة وفي زمن قياسي وكالآتي

(الخليجي، ٢٠١١: ١٩)

١- ان تسهيل دخول الاستثمار الاجنبي،يساهم في تطويرالبنيه الاساسية،حيث يؤدي الاستثمار المتدفق،نحو القطاع الصناعي وبالخصوص الصناعة التحويلية،ومشروعات البنيه الاساسية الواجبة لقيام الاقتصاديات المتطورة ،الى معالجة الاختلالات الهيكلية،في الاقتصاد الوطني،حيث يعتمد اقتصاد العراق،بالدرجة الاولى على الايرادات النفطية،بنسبة تزيد ال (٩٣%) ممايشكل تهديد للأمن القومي،خاصة مع تقلبات اسعار النفط في السوق العالمية،وبسبب الكساد الذي يعانية العالم المتقدم،وايضآ تداعيات ازمات اسواق المال العالمية،تصبح حصيلة العراق من الايرادات،من جراء تصدير النفط غير كافية لتمويل الاستثمار المحلي،دون الحصول على التمويل الخارجي .

٢- تنمية النشاط التجاري بزيادة حجم الصادرات ،وتنشيط الحركة التجارية في البلاد ،وتشغيل القطاعات المختلفة.فيما يتعلق بالاعمال اللوجستية ،من نقل وتخزين وغيرها، واستحداث مشروعات محلية مساعدة،ورفع القدرات الانتاجية والتنافسية، للشركات المحلية ،وخلق دخول جديدة لمختلف الفئات الاخرى، مقابل استخدام خدمات محددة،مثل استئجار اراضي او مباني،وغيرها من الخدمات التي ،تؤدي بشكل مباشر او غير مباشر الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣- زيادة الانتاج الوطني ،للصناعات المنتجة للسلع ،الوسيطة التي تدخل ضمن المنتج النهائي ،للمشاريع الاستثمارية ،ومن ثم زيادة القيمة المضافة المتولدة في الصناعات،المحلية المختلفة، فضلاً عن زيادة فرص التوضيف،وتشغيل العاطلين عن العمل،في المشاريع الاقتصادية والانتاجية، والحد من البطالة وتحسين مستويات الدخول.

٤- رفع مستوى العاملين ،ومعالجة ظاهرة البطالة المزمنة،من خلال تهيئة فرص العمل التي توفرها المشاريع،الاستثمارية ،تشير بعض الاحصائيات، من جراء المسح الميداني ان حجم البطالة في العراق بين(٢٥-٢٧%) ولاشك ان الحكومة لاتستطيع ،بمفردها ان توفر فرص بهذا الكم الهائل ،فدوائر وشركات القطاع العام، متخمة في الايدي العاملة،وهناك مشكلة بطالة مقنعة فعلاً يجب تحريرها،بسبب تعطيل معظم مؤسسات الدولة،والمشاريع الصناعية الكبيره جراء تعرضها للتخريب بعد انهيار النظام السابق. وكذالك ضعف القطاع الخاص ،لذا تجد الدولة حرجاً في توفير فرص، العمل للعاطلين الذين يشكلون،اعلى نسبة في تاريخ البلد.

٥- رؤوس الاموال اهم ما يجلبة -الاستثمار الاجنبي، وتنمية وتمويل المشاريع،وبذلك يتم الاستغلال الامثل للموارد غير المستخدمة، والمعطلة بسبب شحة الموارد المالية ،ونقص المدخرات المحلية التي تشكو منها ،الدول النامية والعراق بشكل خاص،وذالك بالنظرلمشاركتة الفاعلة في سد الفجوة بين المدخرات المحلية،والاستثمارات المطلوبة، اي مساهمتة في رفع معدلات الاستثمارالوطنية.

٦- ان التدفقات الاستثمارية الاجنبية،لاتشكل عبئاً على اقتصاد البلد المضيف،مثل المدفوعات الذي يقوم البلد بدفعها على القروض،الخارجية وبهذا فهية يمكن ان تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية.

٧- تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من السلع والخدمات التي تنتجها المشاريع الاستثمارية ،وتقليل الاعتماد على الواردات ،من هذه السلع والخدمات.

٨- الانفتاح على التطور التكنولوجي،وادخال التقنيات الحديثة ونقل المعرفة والمهارات الى العراقيين،شركات وافراد واكتساب المزيد من الكفاءة والخبرة.من خلال مايلي :

أ- على الشركات الاجنبية ان تقدم النصح، والمشورة للشركات والمستثمرين المحليين، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج،ودعم المستثمرين المحليين ،في الدخول الى السوق العالمية ، بفضل خبراتها وسمعتها واتصالاتها بالسوق العالمية.وبهذا الصدد اجرى مسح ميداني،لنحو ١٥٠ شركة في محافظة البصرة ،وافق (٨٧%) من المستجوبون من اصحاب الاعمال،بقوة على ان البصرة بحاجة الى جذب الاستثمارات الاجنبية ،لتطوير اقتصادها وان (٨٢%) وافقوا مبدئيا، على تحديد المستثمرين الاجانب ، للعمل معهم في مجال تقديم النصح والمشورة ،للدخول الى اسواق جديدة،وليس راس مال،اذ ان جلب الاستثمار يساهم في خلق اسواق جديدة،للتصدير ولاسيما ان الاجانب يمتلكون افضل الامكانيات للنفاذ الى،اسواق التصدير لما لها من مهارات تسويقية عالية (خضر، ٢٠٠: ٧)

ب- تنمية وتدريب العاملين المحليين،الموضفين في فروع الشركات،الاجنبية ورفع كفائتهم ،من خلال اشراكهم ،في الدورات العلمية بأستخدام اساليب، العمل والتدريب الحديث واستغلال المعارف والمهارات الفنية،والعلمية للشركات متعددة الجنسيات.

٩- زيادة حجم التصدير،يساعد الاستثمارات الاجنبية للبلد ،على تنويع صادراته والنمو في المنتجات المصدرة حديثآ،والتي تعرف بالصادرات غير التقليدية .او الصادرات ذات القيمة المضافة،وهذا الامر ضروري في البلدان النامية ،حيث ان التنوع في الصادرات يجعل، البلد اقل تعرض للانخفاض في اسعار،السلع في السوق العالمية. (البصري ، ٢٠٠٦: ٣).

١٠- يسهم الاستثمار الاجنبي في ترقية وانعاش ،ميزان المدفوعات من حيث الصادرات،وتقليل الواردات فضلآ عن تدفق رؤوس الاموال،المتعددة الجنسيات الى داخل البلد،الذي يعمل على زيادة حصيلة الدول.من النقد الاجنبي، الا ان هذا فقط في المدى القصير،ولكن في المدى المتوسط والطويل قد،لا يحدث اثار سلبية على ميزان المدفوعات للاسباب الاتية:

أ- زيادة الشركات المتعددة الجنسيات،المستثمرة من الواردات، فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.

ب- هناك بعض الممارسات من قبل الشركات المستثمرة،للتقليل من فروعها المنتشرة ،في الدولة المعنية او في كافة الدول،حيث غالبآ مايخطر للفرع منافسة الشركة الام ،في السوق العالمية ، وربما يسمح للفرع بالتصدير،لاسواق معينة وفق شروط معينة.

ج- يوجد بعض الضغط على ميزان المدفوعات،في الدولة المضيفة ،نتيجة السياسة المتبعة لتسعير الصادرات،والواردات التي تقوم بها الشركات،المستثمرة ،خاصة في حالة التكامل ،الرأسمالي مع فروعها.

١١- البنى التحتية:يعاني العراق من ضعف البنية التحتية،ومن عدد من المشكلات ولعل اكثرها اهمية،ضعف وتردي واقع الكهرباء وماتسببه من عوائق انتاجية وانسانية،لآبناء المجتمع لما له من تأثير في عملية التنمية الاقتصادية،قد اثبتت التجارب عن عجز الدولة،في اصلاح هذا المرفق الحيوي حيث تقدر حاجة العراق،من الطاقة الكهربائية بحدود(٨,٥٠٠) ميكاواط من اجل تغذية البلد.ب ٢٤ ساعة تجهيز كهرباء، الا ان الامر يتطلب تخصيص مبالغ بين ١٠- ١٥ مليار دولار لآستخدامها ،في انشاء المحطات الكهربائية، وتجهيز انظمة النقل والتوزيع،حتى وان توفر هذا المبلغ ،فأن اعادة بناءهذا القطاع ،قد يستغرق من ٣سنة الى ٥ سنوات (البصري،مصدر سابق : ٣)

،وان المدة المرشحة للزيادة تعزو للفساد،المالي والاداري.ولذالك عد الاستثمار الاجنبي ضروريآ من اجل تغطية النقص في راس المال والموارد البشرية ،وايضآ هناك بعض المرافق مثل المواني ،السكك الحديدية ،وتصفية المياة. والطرق والجسور ومشاريع البلديات، هي الاخرى بحاجة الى الاستثمارات ، لان الحكومة عاجزة في الوفاء بكل الالتزامات بمفردها،خاصة وانها مثقلة بالديون الخارجية.

١٢- تساهم الاستثمارات في سد بعض الفجوات،الرئيسية في اقتصاديات الدول المضيفة وهي:

أ-فجوة الادخار المحلي، الازم لتمويل البرامج الاستثمارية.

ب- فجوة النقد الاجنبي،اللازم لاستيراد الا لات،والمعدات والخبرات الفنية ،التي تحتاجها التنمية.

ج- الفجوة التكنولوجية ،لسد حاجات الدول النامية من المعدات والالات ،والخبرات والمعارف الفنية ،والادارية والتسويقية والتنظيمية،الذي يساعد في تحويل الاقتصاد النامي ،الى الانتاج الصناعي.

ح- الفجوة بين الايرادات العامة ،والنفقات العامة، حيث تعني الاستثمارات الاجنبية حصول،الدولة المضيفة على الايرادات في صورة،ضرائب جمركية،وضرائب على الارباح ،تزيد من امكانيتها على الانفاق ومن ثم ،سد الفجوة بين الايرادات،والنفقات العامة التي تعانيها.

الاستراتيجية المقترحة لتفضيل الاستثمار الاجنبي في العراق

ان العراق كماهو معلوم بحاجة الى اعادة الاعمار،وانعاش القطاع الانتاجي ،كالصناعة والزراعة ،وتقادم عمرالمشاريع الصناعية ،التي بحاجة الى التحديث اضافة،الى قطاع الماء والكهرباء فضلاً عن المديونية،والتعويضات التي يعانيها العراق ،بغض النظر عن الفجوة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية ،المدخرات لتغطية عملية البناء والاعمار،وصعوبة الحصول على القروض الاضافية ،بسبب المديونية والشروط الدولية على القروض،ومايترتب على القروض من فوائد ضخمة،لم يوجد خيار اخر امام العراق، سوى الاستثمار الاجنبي، لتأمين الحد الادنى ،من الموارد الازمة ،للبناء والاعمار. وان هناك اولويات مرحلية تحكم هذا القطاع،وهكذا الامر بالنسبة للمشاريع،وفق قاعدة التوازن، بين التكنولوجيا وقوة العمل حسب الآتي:

أ- القطاع النفطي:يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر،في هذا القطاع هو ان تقوم شركة اجنبية ،بأقامة مشروعات استثمارية سواء كانت ،تطويرية ام استكشافية،وبالتعاون مع القطاع العام،ووفق عقد استثماري مشترك معين ،ويعد قطاع النفط من اهم القطاعات جاذبية للاستثمار،وذالك للمميزات الاتية:

- الاحتياطيات الضخمة:يحتوي العراق على (١٤٣) مليار برميل، من احتياطي النفط المؤكد،وهو مايشكل نسبة (١٠%)من احتاطيات العالم،المقدرة (١٠٨٧)مليار برميل ويتوقع،الخبراء الاقتصاديون احتواء العراق اضعاف هذه النسبة.

- الكلفة الانتاجية النخفضة:تشير بعض التقارير،الى ان كلفة استخراج النفط العراقي ،تعد هي الاقل على مستوى العالم،بسبب قربة من سطح الارض،وبمعدلات تدفق متزايدة لكثرة النفط،الموجود فية وتؤكد الغالبية من الشركات النفطية،الغربية بأنة يمكن استخراج برميل النفط العراقي بأقل من (٧)دولار مقارنة،مع كلفتة استخراجة في الدول الاخرى،والتي تصل الى (٢٠) دولار كما في حقول تكساس،وهذا مايجعل استخراج النفط العراقي،مهما انخفضت اسعاره يبقى مربحآ. (عبد الصاحب،مصدر سابق : ١٦-١٧)

- عدم وجود مصادر اخرى ،تكون بديلة للقيام ،بمنافسة النفط الخام(الصوري، ٢٠٠٦: ٥٠)

ب- القطاع الصناعي:يتضمن هذا القطاع الكثير من المشاريع،التي يمكن للاستثمار الاجنبي،دخولها، وكذالك الاسهام بمعالجة الاختلالات القطاعية،القائمة بها، اذ ان العراق يفتقر الى ابسط المشاريع الصناعية،ذات التكنولوجيا الحديثة والمتطور.

ج- القطاع الزراعي:ان هذا القطاع الزراعي بجانبية .النباتي والحيواني،يتعرض للتخلف الكبير،الذي يتيح دخول الاستثمارالاجنبي،على نطاق واسع في المشاريع،

د- البنية التحتية والخدمات الاساسية ،كالطرق والجسور والكهرباء،ومياه بالشرب والمجاري والصرف الصحي، تساعد عمليات اعادة تأهيل البنى التحتية، في تحسين الخدمات في مختلف القطاعات،اذ ان العراق يمثل نموذجآ للفرص المتاحة،امام شركات الاستثمار الاجنبية، للممارسة الاستثمار في شتى المجالات.

ه- قطاع الاسكان: يعد هذا القطاع احد اهم القطاعات،ذات الاولويه الملحة، نتيجة لحاجة العراق لاكثر من (٣,٥) مليون وحدة سكنية ،ان الاستثمار في هذا القطاع يحقق عوائد مرتفعة،ويستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة،ويسهم ايضآ في تحريك ودفع عجلة القطاعات الاخرى،الصناعية المنتجة لمواد البناء الاساسية، والمكملة كالأسمنت والطابوق وحديد التسليح ،والكاشي و السيراميك ومعامل الحداده،والتجارة.

(اتحاد رجال الاعمال العراقيين، ٢٠٠٦: ٣٢-٣٣)

و- مناخ الاستثمار:فيما يخص مناخ الاستثمارالعراقي، يتميز بسهولة ممارسة ،الاعمال الفنية ،وقد احتل العراق المرتبة (١٥٣) من اصل (١٨٣)بلد في عام ٢٠١٠ وفي بعض النواحي، كان العراق يحتل المراتب الاولى من بين الدول كماهو الحال ،في تسجيل الملكية. الا ان العراق في بعض الاحيان الاخرى كان أدئة ضعيف،نوعآ ما مثل البدأ في النشاط التجاري اذ احتل ،المرتبة (١٧٥)

ز- قدرتها التنافسية،وتجذب الكثير من الاستثمارات المحلية والاجنبية، لان العراق يشكل فرصآ عملاقة امام الاستثمار المتعدد الجنسيات،في المجالات المختلفة.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات الاقتصاد العراقي

المقومات

اولآ:الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام

ان الطاقة الانتاجية من العوامل الرئيسية في التأثير على حجم الايرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط العراقي ،اذ مايحدث من ارتفاع او انخفاض في القدرة الانتاجية فأن ذالك ينعكس سلبآ او ايجابآ على حجم العوائد النفطية،يعد العراق من الدول المهمة المنتجة للنفط الخام سواء كان ذالك على مستوى العالم او منظمة الأوبك. كان العراق يصنف كثاني مركز لمصدري النفط للأوبك خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي عندما بلغت ذروة انتاجة النفطي مايقارب (٤) مليون برميل يوميآ عام ١٩٧٩اذ يعتبر العصر الذهبي للقاع النفطي ،الا ان سقوف الانتاج بدأت بالأنخفاض بعد تلك الفترة نتيجة لمايواجة الاقتصاد العراق من صعوبات منها الحروب التي ادت الى تدمير البنية التحتية للأقتصاد العراقي ومنها القطاع النفطي ومن اجل مراقبة التطورات في الطاقة الانتاجية للنفط العراقي يمكن الاستعانة ببيانات الجدول رقم (١) الذي يبين من خلاله اهم الارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الانتاجية

جدول (١)

انتاج النفط الخام العراقي وتصديره واهميته النسبية بالنسبة لانتاج اوبك والعالم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنوات	الانتاج النفطي العراقي(مليون برميل يوميا) (1)	صادرات النفط الخام(مليون برميل يوميا) (2)	نسبة الانتاج العراقي بالنسبه الى الأوبك (3)%	نسبة الانتاج العراقي الى العالم (4)%	معدل نمو انتاج النفط في العراق (5)%	معدل نمو صادرات النفط الخام السنوي (6)%
٢٠٠٣	١,٣٧٧	٠,٨٦٦	٥,١٣	٢,٠٥	-	-
٢٠٠٤	١,٩٩٥	١,٣٦٩	٦,٧٣	٢,٦٩	٤٤,٨٨	٥٨,٠٨
٢٠٠٥	١,٨٣٥	١,٢٨٧	٥,٧٣	٢,٥٩	٨,٠٢-	٥,٩٩-
٢٠٠٦	١,٩٣٢	١,٣٧٧	٦,١٢	٢,٦٩	٥,٢٩	٦,٩٩
٢٠٠٧	٢,٠٣٥	١,٦٢٥	٦,٣٨	٢,٨٥	٥,٣٣	١٨,٠١
٢٠٠٨	٢,٢٨١	١,٧٥٥	٦,٨٩	٣,١٧	١٢,٠٩	٨,٠٠
٢٠٠٩	٢,٣٣٦	١,٩٠٥	٨,٠٧	٣,٣٩	٢,٤١	٨,٥٥
٢٠١٠	٢,٣٥٨	١,٨٤٥	٨,٠٦	٣,٣٧	٠,٩٤	٣,١٥-
٢٠١١	٢,٥٥٢	٢,١٦٥	٨,٨	٣,٣٨	٨,٢٣	١٧,٣٤
٢٠١٢	٢,٩٤٢	٢,٤٢٣	٩,٠٨	٤,٠٤	١٥,٢٨	١١,٩٢
٢٠١٣	٢,٩٧٩	٢,٣٨٩	٩,٣٤	٤,٠٩	١,٢٦	١,٤٠-
٢٠١٤	٣,٤٥٩	٢,٥١٥	١٠,٧٠	٤,٦٠	١٦,١١	٥,٢٧
٢٠١٥	٣,٥٠٤	٣,٠٠٤	١٠,٤٨	٤,٦٦	١,٣٠	١٩,٤٤

المصدر:الأوبك ،النشرة الأحصائية السنوية ،النمسا،فيينا

اذ نلاحظ من خلال البيانات المعروضة ان الطاقة الانتاجية في العراق قد ارتفعت من (١,٣٧٧) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٣ الى (٢,٠٣٥) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧ وبأهمية نسبية شكلت (٦,٣٨%) من انتاج اوبك و(٢,٨٥%) من انتاج العالم وقد استمر معدل الانتاج بالارتفاع التدريجي حتى وصل (٢,٥٥٢) مليون برميل يومياً عام ٢٠١١بأهمية نسبية بلغت (٨,٨%) و (٣,٨٣%) من انتاج اوبك والعالم ،فيما ارتفعت صادرات النفط العراقي الى (٢,١٦٥) مليون برميل يومياً عقب العام ذاته نتيجة لتطبيق جولة التراخيص النفطية من جانب وتحسن الوضع الامني من جانب اخر ،في عام ٢٠٠٣ بلغ معدل الانتاج (٢,٩٧٢) مليون برميل يومياً بسبب قيام الشركات الاجنبية بالتوسع في الانتاج نتيجة العقود الاستثمارية في مجال النفط ، وقد اخذ معدل الانتاج بالارتفاع حتى بلغ (٣,٤٥٩) و (٣,٥٠٤) مليون برميل يومياً للاعوام ٢٠١٥/٢٠١٤،وذالك فأن الانتاج النفطي قد شكل (١٠,٤٨%) و(٤,٦٦%) من اجمالي انتاج اوبك والعالم للعام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سنوي قدرة (١,٣٠%) عن عام٢٠١٤ الامر الذي جعل من صادرات النفط العراقي ترتفع الى (٣,٠٠٤) مليون برميل يومياً وبمعدل نمو سنوي (١٩,٤٤%) عقب العام ذاته مقارنه بعام ٢٠١٤

ثانياً:قطاع الخدمات

قد شهد القطاع الخدمي في الاقتصاد العراقي تراجعاً كبير خصوصاً الحروب على العراق عام ١٩٩١ وماتبعه من احتلال امريكي عام ٢٠٠٣ وماخلفه من دمار شامل للبنية التحتية وتعاقب الحكومات المنتخبه لأدارة العراق لم يشهد هذا القطاع الحيوي المشاريع الاستراتيجية التي تساعده للوقوف مجدداً ليكون الدعامة الرئيسية في نهوض وتقدم الاقتصاد العراقي ،

جدول (٢)

الاهميه النسبية لتشغيل الايدي العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنوات	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التعدين والأستخراج	القطاعات الخدمية
٢٠٠٣	١٠,٠١	١٠,١٤	١,٨٣	٧٨,٠٢
٢٠٠٤	٨,٧٦	١٥,٩٩	٢,٠٨	٧٣,١٧
٢٠٠٥	٥,٣٣	١٠,٨٩	٢,١٣	٨١,٦٥
٢٠٠٦	٦,٦	٩,٥٦	٢,١٩	٨١,٦٥
٢٠٠٧	٧,٨٦	١٣,٠٨	٢,٣٩	٧٦,٦٧
٢٠٠٨	٨,١٦	١٣,٣٧	٢,٥٨	٧٣,٨٩
٢٠٠٩	٤,٢١	٨,٥	٢,٥٦	٨٤,٧٣
٢٠١٠	٧,٠٩	٩,٩٤	٢,٥٩	٨٠,٣٨
٢٠١١	٧,٦٣	١٠,٨٣	٢,٥٦	٧٨,٩٨
٢٠١٢	٨,٠٦	١٠,٣٧	٢,٦٨	٧٨,٨٩
٢٠١٣	٨,٢٩	١٠,٧٤	٢,٩٩	٧٧,٩٨
٢٠١٤	٨,٥٢	١١,٣	٣,٤	٧٦,٨٧
٢٠١٥	٩,٠٤	١١,٦٤	٣,١٨	٧٦,١٤

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، احصاءات السكان ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متفرقة

من خلال الجدول رقم (٢) لوحظ ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي كانت (٢١,٨٨%) عام ٢٠٠٣ وقد ارتفعت بعد ذالك عام ٢٠٠٩ الى (٤٨,٨٨) الا انه شهدت بعد ذالك تراجعاً حتى بلغت (٣٣,٢٨%) عام ٢٠١٥ والتي تعادل (٦٢,٢) ترليون دينار عراقي ان حالة عدم الاستقرار والتدهور الحاصل هو نتيجة التقلبات التي حصلت في اسعار النفط الخام لاسيما في الاونه الاخيره ، وبالرغم من هذا الانخفاض الا انه لازال يحتل الرتبة الثانية بعد القطاع النفطي ، هذا يبين ان الاقتصاد العراقي لم يعد اقتصاداً ريعياً احادي الجانب فقط وانما اصبح اقتصاداً خدمياً توزيعياً متدني الانتاج ، اما من حيث عدد الايدي العاملة في الاقتصاد العراقي ، اذ ارتفعت نسبة المساهمة من (٧٨,٠٢%) عام ٢٠٠٣ الى (٨١,٦٥%) عام ٢٠٠٦ ثم وصلت بعد ذالك الى اعلى نسبة لها عام ٢٠٠٩ اذ بلغت (٨٤,٧٣%)

المعوقات

اولا:الفساد الاقتصادي

يعتبر الفساد الاقتصادي من اهم التحديات التي تواجهها البلدان النفطية في الوقت الحالي والتي تصاعدت بصورة كبيرة مع زيادة حجم الايرادات النفطية في هذه البلدان ،اذ لايمكن احراز تقدم في في عملية التنمية الاقتصادية وبمختلف اصعدتها حيثما يوجد فساد قد انتشر وتفاقم واثر في مختلف القطاعات الاقتصادية فمن خلاله يتم هدر واسراف العوائد النفطية الامر الذي يزعزع عملية الاستقرار السياسي في البلد ، حيث يظهر وبدرجة كبيرة عندما تكون الدولة في حالة ضعف وعدم استقرار، وبالتالي يكون صفة ملازمة للمجتمع والدولة يعاني الاقتصاد العراقي العديد من التحديات والتي من بينها الفساد الاقتصادي الذي اخذ يتعاظم في مفاصل الدولة .حيث قدر حجم الخسائر الذي منيت بها وزارة النفط لعام ٢٠٠٥ من جراء تهريب المشتاق النفطية (١٠-١٥%) من اجمالي الاستيرادات البالغ (٤,٥) مليار دولار ، شهدت المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)عمليات تهريب للنفط العراقي تقدر بحوالي (١٠٠-٣٠٠) الف برميل يومياً،

اذ اعتبرنا ان سعر برميل النفط العراقي هو (٥٠) دولار فأن القيمة النقدية لهذة الكمية سيبين (٥-١٥) مليون دولار يومياً ،

وحسب تقرير الشفافية الثالث الذي صدر من قبل وزارة النفط العراقية مكتب المفتش العام ان مجموع ما اضاعه العراق منذ بداية العام ٢٠٠٤ الى نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ (٢٤) مليون دولار والذي تمثل ايضياً في مشاركة مسؤولين كبار في الدولة بعمليات الفساد التي تحصل ، ففي عام ٢٠١٤ بلغ لاعدد اوامر القبض (١٤٥٩) امر منها (٢٤) امر صدر بحق (٩) وزراء او بدرجتهم (٦) و (٢٤) امر صدر بحق (٣١) مدير عام او بدرجته ،ان عمليات التهريب الحاصلة لا تشمل فقط النفط ومشتقاته ، وانما شملت العديد من السلع اذ قدرت مبالغ الكميات المهربة من العراق من مختلف السلع والتي منها الذهب عام ٢٠٠٣ بحوالي (١١٢٥) مليون دولار وامتد ايضاً ليشمل جميع وزارات الدولة حيث قدرت هيئة النزاهة الاموال المهدوره جراء الفساد المالي والاداري المستشري في الوزارات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) بحدود (٧,٥) مليار دولار يبينها

الجدول (٣)

نسبة الفساد المالي والاداري لأهم وزارات الدولة العراقية وباقي الدوائر التابعة لها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد %	الوزارة	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد %
١	وزارة الدفاع	٤ مليار دولار	٥٣,٣٣%	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠ مليون دولار	٧٠%
٢	وزارة الكهرباء	١ مليار دولار	١٣,٣٣%	وزارة الصحة	٥٠ مليون دولار	٧٠%
٣	وزارة النفط	٥١٠ مليون دولار	٧,١٦%	وزارة العدل	٤٠ مليون دولار	٥٦%
٤	وزارة النقل	٢١٠ مليون دولار	٢,٩٥%	وزارة الزراعة	٣٠ مليون دولار	٤٢%
٥	وزارة الداخلية	٢٠٠ مليون دولار	٢,٨١%	وزارة الموارد المالية	٣٠ مليون دولار	٤٢%
٦	وزارة التجارة	١٥٠ مليون دولار	٢,١١%	وزارة الصناعة والمعادن	٢٠ مليون دولار	٢٨%
٧	وزارة المالية والبنك المركزي	١٥٠ مليون دولار	٢,١١%	الهيئة العليا للأنتخابات	١٠ مليون دولار	١٤%
٨	وزارة الاعمار والاسكان	١٢٠ مليون دولار	١,٦٩%	هيئة السياحة	١٠ مليون دولار	١٤%
٩	وزارة الاتصالات	٧٠ مليون دولار	٩٨%	وزارة التربية	٥ مليون دولار	٧%
١٠	أمانة بغداد	٥٥ مليون دولار	٧٧%	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٠ مليون دولار	٧%
١١	وزارة الشباب والرياضة	٥٠ مليون دولار	٧٠%			

المصدر:جعفر طالب جنديل ،دراسة تحليلة لدور الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢ ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد(٢١)، ٢٠١٦ ،ص٣٣

منذ عام ١٩٩٥ والشفافية الدولية تقوم بإصدار تقرير سنوي لملاحظة الفساد والذي يرمز له بالرمز (cpi)يقوم بترتيب الدول حسب درجة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين ،والذي يبين هذا التقرير ان العراق في ذيل قائمة الدول لمؤشرات الفساد في مختلف دول العالم ، حيث شارك العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ لقياس مستوى الفساد اذ حصل على علامة (٢٢) وبتسلسل ١١٣ وبمشاركة ١٣٣ دولة حيث تعتبر هذه العلامة هي اعلى ما حصل علية خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)

ثم بعد ذالك انحدر الى ادنى قائمة الفساد في العالم حيث حصل على علامة (١٦) وبتسلسل (١٦١) وبمشاركة (١٦٧) دولة عام ٢٠١٥، ثم تليه كل من الصومال وكوريا الشمالية التي احرزت كل منهما على (٨) نقاط فقط ، في حين احتلت الدنمارك وللعام الثاني على التوالي مركز الصدارة بحصولها على (٩١) نقطة والتي تعتبر من اكثر البلدان المشاركة نزاهة ،في حين تعتبر الامارات العربية وفق تقرير ٢٠١٥ من اكثر البلدان الخليجية نزاهه اذ بلغ تسلسلها (٢٣) من بين دول العالم وبرجة (٧١) تليها قطر بتسلسل (٢٢) من بين دول العالم وبدرجة (٧١) كما يبن الجدول (٤) لمؤشر الفساد

الجدول (٤)

مؤشر مدركات الفساد في العراق مقارنة مع دول العالم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنة	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق على المستوى العالمي	تسلسل العراق على المستوى العربي	عدد الدول العربية المشتركة	مؤشر درجة الفساد الحاصل عليها العراق
٢٠٠٣	١٣٣	١١٣	١٦	١٧	٢٢
٢٠٠٤	١٤٦	١٢٩	١٧	١٧	٢١
٢٠٠٥	١٥٩	١١٤	١٧	١٧	٢٢
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	١٧	١٧	١٩
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨	١٦	١٧	١٥
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	١٥	١٧	١٣
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦	١٨	١٩	١٥
٢٠١٠	١٧٨	١٧٥	١٥	١٧	١٥
٢٠١١	١٨٣	١٧٥	١٦	١٧	١٨
٢٠١٢	١٧٦	١٦٩	١٦	١٧	١٨
٢٠١٣	١٧٧	١٧١	١٥	١٧	١٦
٢٠١٤	١٧٥	١٧٠	١٥	١٧	١٦
٢٠١٥	١٦٧	١٦١	١٥	١٧	١٦

المصدر: مؤشر مدركات الفساد ،الشفافية الدولية

ثانيا:تحليل معدلات البطالة في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥)

تعد مشكلة البطالة من ابرز التحديات التي تواجه مسيرة النمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات كبيرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، واتسمت البطالة في المدة قيد الدراسة بأنعدام الاستقرار الامني وما رافق ذالك من اختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وزيادة اعداد الداخلين الى سوق العمل مع عدم القدرة على توفير فرص العمل لتوقف اغلب المشاريع الصناعية والخدمية في القطاعين العام والخاص، والتي كانت تستوعب الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة فأنتشرت البطالة وازدادت وضوحآ واستمرت لهذا اليوم لعدة اسباب اقتصادية اجتماعية وسياسية.

الجدول (٥)

معدلات البطالة ومعدل النمو السكاني في العراق للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٥)

السنة	معدل البطالة % (١)	عدد السكان(مليون نسمة) (٢)	معدل النمو السكاني % (٣)
٢٠٠٠	٢٦	٢٤٠٨٦٠٠٠	٣,١
٢٠٠١	٢٦,٦	٢٤٨١٣٠٠٠	٣,١
٢٠٠٢	٢٧	٢٥٥٦٥٠٠٠	٣,٠
٢٠٠٣	٢٨,١	٢٦٣٤٠٠٠٠	٢,٩
٢٠٠٤	٢٦,٨	٢٧١٣٩٠٠٠	٢,٩
٢٠٠٥	١٧,٩	٢٧٩٦٣٠٠٠	٢,٨
٢٠٠٦	١٧,٥	٢٨٨١٠٠٠٠	٢,٦
٢٠٠٧	١٥,٣	٢٩٦٨٢٠٠٠	٢,٥
٢٠٠٨	١٥,٨	٣١٨٩٥٠٠٠	٢,٤
٢٠٠٩	١٥	٣٢١٠٥٠٠٠	٢,٤
٢٠١٠	١٤,٥	٣٢٤٨١٠٠٠	٢,٥
٢٠١١	١٥,٢	٣٣٣٣٨٧٥٧	٢,٦
٢٠١٢	١٥,١	٣٤٢٠٧٢٤٨	٢,٥
٢٠١٣	١٦	٣٥٠٩٥٧٧٢	٢,٥
٢٠١٤	٢٨	٣٦٠٠٤٥٥٢	٢,٥
٢٠١٥	٣٦,٤	٣٦٩٣٣٦٨٤	٢,٦

المصدر: (١)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مسح التشغيل والبطالة ،بغداد ،سنوات مختلفة ، صفخات متعددة

(٢)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات والمجموعة الاحصائية السنوية(٢٠٠٥,٢٠١٠,٢٠١٥)صفحات متعددة

(٣)معدل النمو السكاني تم احتسابة من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغة الاتية

معدل النمو= سنة المقارنة – سنة الاساس/سنة الاساس *١٠٠

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- طالما يوجد نقص في مصادر النمو وإعادة اعمار العراق فلابد من اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يمثل احد اهم مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المحلية .

٢- قلة مساهمة المصادر المحلية في توفير التمويل الازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الضرائب المباشرة ،وبالطبع يتعلق هذا بالدول الريعية التي لا تعطي الاهتمام لهذا الجانب.

٣- ان محاولة عزل الاقتصاد العراقي عن حركة الاقتصاد العالمي لايخدم عملية التنمية والتطور بل يعمل بالضد من ذالك باتجاه تخلف هذا الاقتصاد بما ينعكس على حياة المواطن.

٤- هناك مصلحة مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف ،لأن كل منهما يربح من عملية الاستثمار وان البلد المضيف هو اكبر الرابحين ،لأن نتاج عملية الاستثمار يبقى على ارضة ويسجل لصالحة من خلال ماحدثة من تطوير البيئة الاقتصادية والمهارات ورفع مستوى الرفاهية.

٥- ان العراق ليس بحاجة الى الاموال الاجنبية ،بقدر حاجتة الى الخبرات الاجنبية المتطورة بعد الانقطاع عن العالم الخارجي بسبب الحروب والعقوبات الدولية.

٦- ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار اجنبي في البلد ،فلاستثمار الاخير يمثل اضافات مباشرة الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الانتاجية والتجهيزات الرأسمالي.

٧- يحتاج الاستثمار الاجنبي المباشر الى جملة من المحددات تتضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية وخلاصة ماتفعلة هذه المحددات ،انها توفر البيئة الملائمة للأستثمار دون ان تكون هناك شفافية واضحة امام المستثمر الاجنبي لايمكن ان يقوم الاستثمار في لاقتصاد المحدد.

٨- ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تكون سلاح بذو حدين ففي الوقت الذي تمكن من النهوض بواقع الاقتصاد بالعراقي ،فقد تكون عاملاً معرقلاً اذ سيئ استخدامها وبناء مفردات عقودها ،بشكل لايخضع للمصلحة الوطنية العليا من قبل المفاوض العراقي.

٩- هناك اختلالات في التخصصات في الموازنات العراقية ،لصالح النفقات التشغيلية ،على حساب النفقات الاستثمارية،وهذ مناقض للقوانين الاقتصادية فالأستثمار اكان حكومياً ام خاصاً هو الذي يمنح الاستمرارية والنمو ويخلق القيمة المضافة ويوفر فرص العمل .

١٠- ان واقع الاقتصاد العراقي يوضح ،بعد تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية على مجمل القطاعات السلعية،وتراجع كل من الخدمات الانتاجية والاجتماعية ،وعند المقارنة مع نماذج دول العالم ،فأنه يحصل فيها العكس ،فالقطاعات الخدمية تمثل الاهمية النسبية في اقتصادها ،بكونها قطاعات انتاجية وليس استهلاكية كما هو سائد في العراق.

التوصيات

١- ضرورة وجية رؤوس الاموال المستثمر في الاقتصاد العراقي نحو المجالات او القطاعات الاقتصادية الانتاجية التي تتميز بقدرتها العالية على تحقيق القيمة المضافة وخلق التراكم الرأسمالي وعدم انحسار تلك الاموال في القطاعات الخدمية فقط.

٢- في ظل ارتفاع اسعارالوحدات السكنية ،المنفذة من قبل الشركات الاستثمارية ضرورة توجيه شركات البناء والتشييد التابعة للقطاع الخاص،او تلك التي تكون تابعة لمؤسسات الاسكان الحكومية على التوسع في تنفيذ الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود وتقويمها بأسعار وشروط مناسبة.

٣- اعتماد مبدأ تحقيق النمو المتوازن عند تخطيط وتوزيع الفرص الاستثمارية المتاحة في البلد وعدم تركيز الاستثمارات في محافظة معينة على حساب المحافظات والمناطق الاخرى في البلد.

٤- الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات العالمية في مجال استقطاب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية .

٥- ضرورة اعتماد تخطيط وتوجيه ،الاستثمار الاجنبي على قاعدة من المعلومات الدقيقة والشاملة عن واقع الاقتصاد العراقي وحجم وهيكلة الاستثمار ومدخلاتة.

٦- ضرورة تنمية الانشطة الصناعية المرتبطة بنمو قطاع السكن ،والابنية والانشاءات(المنتجات الصناعية المغذية لقطاع العقارات)والعمل على تفعيلها بنفس معدلات نمو الاستثمارات المتحققة في قطاع السكن .

٧- زيادة مخصصات البحث والتطوير،والتدريب والتأهيل في المؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحث لمصلحة تطوير نوعية مخرجات الاستثمار وحمايتة.

٨- توحيد الرؤى السياسية لجميع الاطراف المشتركة ،بالعملية السياسية فلأعتقاد السائد ان انعدام هذة الرؤى احدى مسببات التأخير وعدم انجاز العديد من المشاريع الاستثمارية.

٩- الاهتمام بالأنواع الاخرى من الاستثمارات الاجنبية ،المباشرة ولا يتم التركيز على انواع الباحث عن الثروات الطبيعية فقط فالعراق زاخر بالثروات البشرية التي تحتاج الى المزيد من الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب المهني.

١٠- ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهميته في المجتمع ،العراقي خاصة تنمية الموارد البشرية والطبيعية كبنية اساسية للاستثمار الاستراتيجي.

١١- معالجة مشكلة البطالة من خلال اعطاء الاولوية في التوظيف للقوة العاملة العراقية في الاستثمارات الاجنبية من خلال اعطاء بعض التسهيلات والاعفاءات الضريبية للاستثمارات الاجنبية التي تعمل على توظيف العمالة العراقية.

المصادروالمراجع

١ ـ د.محمد سلطان ابو علي ، مبادئ الاقتصاد التجميعي ، دار النهضة العربية القاهرة ،١٩٧٩، ص ٧٦ـ٧٧
٢ ـ د.عبد الحميد الغزالي ، مقدمة في الاقتصاديات الكلية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ،ص ٩١
٣ ـ د. علي حسين ملحم ، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، ١٩٩٨ ،ص٦٦
٤ ـ جميل الشرقاوي ، المقاصد الاساسية لقوانين ضمان الاستثمار في البلاد العربية ، النهضة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٨، ص٣٣
٥ ـ فاضل محمد العبيدي ، البيئة الاستثمارية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الفصل الاول ، ٢٠١٢، ص ٣٨
٦ ـ د.هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٣، ص ١٤ـ١٥
٧ ـ سرمد كوكب جميل ، التمويل الدولي مدخل الهياكل والعمليات والادوات ، جامعة الموصل ، الدار الجامعية للطباعة والنشر فرع الموصل ، ٢٠٠٢، ص٤ـ٢٦
٨ ـ عدنان اسماعيل محمد ، واخرون ، الاستثمار الاجنبي في دولة الكويت ، الواقع والتحديات مع نضرة في قانون الاستثمار الاجنبي ، ٢٠٠١ ، ص٦٣
٩ ـ جهاد ابو السندس ، غاوي المومني ، اثر الاستثمارات غير الاردنية على ربحية الاسهم ومخاطرها (دراسة الشركات الصناعية في الا ردن) ، مجلة افاق اقتصادية ، الجلد٢٧، العدد١٠٧، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦، ص٢٨ـ٢٩
١٠ ـ صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الاجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص ، دار المطبوعات الجامعية ، الازاريطية الاسكندرية ، كلية الحقوق ، جامعتي عين الشمس ودرنة ٢٠٠٥ ، ص ٢١، ٤٧،
١١ـ د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط ، دار الغدير للطباعة ، البصرة ،٢٠٠٨ ، ص ١٠٨
١٢ ـ سرمد كوكب جميل ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣، ص ٦٠
١٣ ـ حاتم فارس الطعان ، (الاستثمار اهدافة ودوافعة) ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٧، ص ١٨ـ١٩
١٤ ـ تقي عبد السلام العاني ، (الاستثمار الاجنبي ماله وماعلية) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، السنة الاولى ،٢٠٠٣
١٥ ـ جون .سوليفان ، (الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للأصلاح السياسي والاقتصادي)، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، العدد١٠، مايو ٢٠٠٤، ص٢٩١
١٦ ـ محمد عبد الكريم منهل العقيدي ، آفاق الاستثمار الاجنبي في جمهورية العر اق ، جريدة الزمان ،العدد٢٢٢٣، في ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، ص٣
١٧ ـ ناصر عبد الناصر ، سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي ، مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والادب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ،٢٠٠٥ ، ص ٢٢٠
١٨ ـ علي قاسم العقبي ، (دور الاستثمار الا جنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة الى محافظة البصرة) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد ١٩، ٢٠١١
١٩ـ أ.حسان خضر ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٤ ،ص ٧
٢٠ـ د. كمال البصري ، قراءة في مسودة قانون الاستثمار ، شبكة الاعلام العراقي ، جريدة الصباح وبغداد ، ٢٠٠٦/٧/٢، ص٣
٢١ـ د. ماجد الصوري ، ضوابط الاستثمار الاجنبي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٥٠
٢٢ـ اتحاد رجال الاعمال العراقيين ، (متطلبات الاستثمار في العراق) ، مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي ، عدد خاص يتضمن مناقشة مسودة قانون الاستثمار واوراق بحثية ، العدد ٣، ٢٠٠٦، ص ٣٢ـ٣٣

٢٣ – بلقاسم العباس ، حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية ، العدد ٩٨ ،سبتمبر/ كانون الاول ٢٠١٠ ، ص ١٣
٢٤ – منظمة الأوبك ، النشرة الاحصائية السنوية ، النمسا ، فيينا
٢٥ – وزارة االتخطيط والتعاون الانمائي ، احصاءات السكان ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متفرقة
٢٦ – جعفر طالب جنديل ، (دراسة تحليلية لدور الايرادات النفطية في الموازنة العامة للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٢) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والأدارية ، العدد٢١، ٢٠١٦ . ص٣٣
٢٧ - مؤشر مدركات الفساد ، الشفافية الدولية
٢٨ – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، لجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة